Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (6) June (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

منهج التيسير النحوي عند إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو

م.د. نور أحمد عبدالله
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة البحث العلمي مركز البحوث النفسية
Noor.a.abdullah@src.edu.iq

ملخص البحث

نهدف في هذا البحث إلى عرض موجز لبعض الأسباب التي أدت إلى صعوبة النحو وتعقيده، ومن ثم الحلول التي جاء بها بعض العلماء القدماء لتيسير النحو وتخليصه من النظريات والآراء الفلسفية أمثال: ابن مضاء القرطبي، ودعوات التيسير التي قادها المحدثون من أجل هذا الغرض، واخترنا أولى تلك الدعوات وهي دعوة ابراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، فأنتظم البحث في أربعة مباحث تحدثتُ في المبحث الأول عن نشأة النحو والصعوبات التي أشار إليها القدماء والمحدثون، ودواعي التسيير، أمّا المبحث الثاني فخصصته عن المؤلف (حياته ومؤلفاته ووصف شامل للكتاب وأهم مقاصده)، والمبحث الثالث خصصته لعرض آراء إبراهيم مصطفى التي عالجها في (إحياء النحو) وأرفدتها بمبحث رابع لمناقشة آرائه والرد عليها من قبل العلماء، ثم خاتمة بأهم نتائج البحث. الكلمات المفتاحية: إحياء النحو، التيسير، إبراهيم مصطفى

Research Summary

In this research, we seek to present a brief presentation of some of the reasons that can make it appear, and then the solutions that some scholars came up with to facilitate the grammar and rid it of theories and philosophical opinions, such as: Ibn Mudhaa Al-Qurtubi, and the calls to facilitate those calls, which is the call of Ibrahim in his book (The Revival of Grammar), so I organized Research in four sections, in the first section I talked about the emergence of grammar, the difficulties that refer to the ancients and moderns, and the reasons for managing. I supplemented it with a fourth discussion to discuss his views and respond to them by scholars, then a conclusion with the most important results of the research.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد رسول الله الأمي الأمين، وآله وصحبه أجمعين فقد منَّ الله على البشرية جمعاء أن يبعث فيها رسوله محمداً (صلى الله عليه وسلم) وأنزل عليه الذكر الحكيم بلسان عربي مبين لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، فإن اللغة العربية هي أشرف اللغات وأغناها بالدلالات، وهي لغة الدين الحنيف، ولغة الثقافة والحضارة الاسلاميتين في مختلف العصور .وقد شرَّفها الله تعالى بنزول القران الحكيم المعجز بلفظه المتعبد بتلاوته، إذ بها تُفهَم معانيه وتُستنبط أحكامه.ومن بين تلك العلوم أهمية وأعظمها فائدة هو (علم النحو) الذي واكب الثقافة منذ انطلاقتها الأولى، اذ أبدع أسسه الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ولم يزل يتوسع بتوسع الحضارة الإسلامية وتعدد روافدها وتنوع ميادينها، فكان يمثل صورة فريدة لعطائها أسهمت فيها حفاظاً على لغة القرآن من الخطأ وحفاظاً على لغتهم العربية التي تمثل انتمائهم العربي، فكثُرت المؤلفات والشروح والمختصرات ودخلت الفلسفة والمنطق والتأويل والتقدير، فأبعدَت النحو عن غرضه الأساس وأصبح يشكو منه العلماء أنفسهم.

أهداف البحث:

وحاولتُ في هذا البحث تقديم عرض موجز لنشأة هذا العلم، وأهم الصعوبات التي تعرض لها، ودواعي التيسير التي طالب بها العلماء مستعرضةً محاولة حديثة تمثلت في كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى أنموذجاً لمحاولات التيسير التي شهدها العصر الحديث.

منهج البحث:

١-المنهج التاريخي: إذ عرضتُ تاريخ نشأة النحو وكيف اختلط بالفلسفة والمنطق مما أدى إلى صعوبتهِ.المنهج الوصفي: دراسة ظاهرة صعوبة النحو ودواعي التيسير بشكل تفصيلي وتحليلها وصفها.المنهج التحليلي: تحليل ظاهرة صعوبة النحو في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم

مصطفى.مخطط البحث: أنتظم البحث في أربعة مباحث: المبحث الأول: نشأة النحو والصعوبات التي أشار إليها القدماء والمحدثون، ودواعي التسيير. المبحث الثاني: المؤلف إبراهيم مصطفى(حياته ومؤلفاته ووصف شامل للكتاب وأهم مقاصده).المبحث الثالث: عرض آراء إبراهيم مصطفى التي عالجها في (إحياء النحو).المبحث رابع: مناقشة آرائه والرد عليها من قبل العلماء، ثم خاتمة بأهم نتائج البحث.

التمهيد:

استعمل دعاة التيسير مصطلحات مختلفة، فتارة يتحدثون عن التيسير، وتارة أخرى عن التجديد وأخرى عن الاصلاح والإحياء، وسنحاول الوقوف على تعريفات هذه المصطلحات لغة واصطلاحاً لنقف على ما قصد به أصحابها.

١. التسير لغة: جاء في لسان العرب مادة (يَسَرَ): اليسر اللين والانقياد، ويكون ذلك للإنسان والفرس وقد يسر ويَسرُ وياسَرَهُ: لاينه . (ابن منظور، صفحة ٢٩٥/٥).

التيسير عند اصطلاح النحويين

يختلف مفهوم التيسير عند أهل العلم بصناعة النحو عما ذهب إليه أهلُ اللغة من أصحاب المعجمات، فيرى البعض أنّه مرادف للاختصار، وهذا ما ذهب إليه القدماء حين ألفوا المختصرات منها: مقدمة خلف الأحمر (١٨٠ هـ) ومختصر الكسائي(١٨٩هـ).أمّا التيسير عند المحدثين: فمنهم من ذهب إلى أنّ التيسير هو إعادة تنسيق أبواب النحو وإلغاء بعضها، ووضع تعريفات دقيقة لأبوابه العسيرة (ضيف ، صفحة ١١).ومن خلال تتبعنا لمفهوم التيسير عند بعض الباحثين وجدناه يهدف إلى تقريب مادة النحو العربي إلى المتعلمين؛ وذلك من خلال تقديمها على صورة أبسط مما هي في السابق، سواء كان ذلك بالشرح، أو بإعادة التبويب والتنسيق، أو من خلال الاختصار، لكن هنالك آخرون رأوا أن التيسير أبعد من أن يكون اختصاراً لمنهج أو حذفاً لشروح وتعليقات، بل هو: (عرضٌ جديد لموضوعات النحو بتيسير للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافياً بهذا ما لم يسبقه اصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولاً ومسائل) (المخزومي، ١٩٨٦، صفحة ١٥).

ثانياً: التجديد

١. التجديد لغة: (جَدَّ) الشَّيءُ يَجِدُّ (جِدَّةً) بكَسرِ الْجِيمِ فيهما صَارَ (جَدِيدًا) وهو نَقِيضُ الخَلَقِ. وَجَدَّ الشَّيءَ قَطَعَهُ وبابُه رَدَّ، وثَوبٌ جَدِيدٌ، و (تَجَدَّدَ) الشَّيءُ صارَ جدِيدًا و (أَجدَّهُ) و (جَدَّدَهُ) و (اسْتَجَدَّهُ) أَي صيَّرَهُ جدِيدًا) (الرازي، ١٩٩٩، صفحة ٥٤ باب جدد).

التجديد في اصطلاح أهل العلم بالنحو:

يرى الباحثون أن التجديد اللغوي موضوع شامل يحيط بكل مظاهر اللغة وبكل مستوياتها، بل وبكل تجلياتها الأدبية (المسدي، ٢٠٠٨، صفحة ١١) فهو لا يقتصر على فن دون فن، بل يحاول النهوض بكل علوم العربية، وعلى هذا فموضوع التجديد أشمل من موضوع التيسير، لكون الأخير يتناول المادة اللغوية نفسها أمّا التجديد، فينصرف الى المادة والطريقة معاً (عيساني، ٢٠٠٨، صفحة ١٤)، وهذا دون المساس بجوهر المادة وأساسها، بل لمسايرة الطرق الحديثة في التبليغ والتعليم.

ثالثاً: مصطلح الإحياء

الإحياء لغة: الحياة نقيض الموت، كُتِبَت في المصحف بالواو لِيُعلَم أن الواو بعد الياء في حدِّ الجمع، ومثل على التفخيم بالألف (ابن منظور، صفحة ١٠٧٥/١٢).

وفيه أيضاً: أحياه جعله حياً (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٢، صفحة ٢١٣).

الإحياء في اصطلاح أهل النحو

لعل أول من دعا إلى التفسير مستعملاً مصطلح الاحياء هو إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، وكان يعني بمفهوم الاحياء الذي ذكره في مقدمته: "كان في سبيل النحو موحشاً شاقاً وكان الايغال فيه ينقض قواي نقضاً ويزيدني من الناس بعداً ومن التقبل في هذه الدنيا حرماناً، لكن أملاً كان يزجيني ويحذوا بي في السبيل الموحشة أطمع أن أغيّر منهج البحث اللغوي للغة العربية، وأن أرفع من العربية وتهديهم إلى خط من الفقه بأساليبها " (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ١٣).

رابعاً: مصطلح الإصلاح

١. الإصلاح لغة: من (صلح)صلاحا وصلوحا زَالَ عَنهُ الْفساد وَالشَّيْء كَانَ نَافِعًا أَو مناسبا يُقَال هَذَا الشَّيْء يصلح لَك(صلح) صلاحا وصلوحا صلح فَهُوَ صليح (أصلح) فِي عمله أَو أمره أَتَى بِمَا هُوَ صَالح نَافِع وَالشَّيْء أَزَال فَسَاده (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٢، صفحة ٥٢٠/١).

الإصلاح عند النحويين:

الإصلاح عند من استعمله يرمي إلى تخليص النحو العربي مما عُلِقت بهِ من تراكمات بحاجة إلى إزالة وتغيير، وقد بدأت هذه المحاولات مع بداية القرن العشرين بهدف حذف بعض أبواب النحو، أو تعديلها أو إعادة ترتيب أبواب النحو أو إلغاء نظرية العامل وغيرها من الدعوات التي نادى بها دعاة التيسير والإصلاح (سعيد، ١٩٨٥، صفحة ٨٧).

المبحث الأول:

أولاً: نشأة النحو

نشأ النحو العربي على ضفاف شط العرب، ورّبته البصرة وليداً وغذّته الكوفة بلبانها ورعته دار السلام بين الرصافة والكرخ، ثم أمتد بعد ذلك ليصل إلى الشام ومصر وأفريقيا والأندلس والمغرب محتمياً بظلال القرآن، ومنضوياً تحت راية الإسلام. انطلاقته الأولى كانت على يد الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) حينما عهد إلى أبي الأسود الدؤلي أن ينحو نحوه، فوضع أبو الأسود الأصول الأولى منه وتابعه تلامذته من بعده، ثم جاء ابن أبي إسحاق الحضرمي ففتق ازهاره وشرح علله ومد قياسه((ولد أباه، ١٩٩٦، صفحة ١٩)، وذكرت لنا المصادر أنه أول من بعج النحو ومد القياس((الجمحي، ١٤٣١هـ، صفحة ٤٧).ثم يأتي دور أبي عمرو بن العلاء ليوضح الأواصر بين اللغة والنحو ويوثق الصلات بين أدبه والقراءات القرآنية، وسماع العرب وبين القواعد النحوية((ولد أباه، ١٩٩٦، صفحة ١٩).وبعد ذلك توالت حركة البحث والتأصيل مع جيل من العلماء أمثال: عيسى بن عمر، ويونس ابن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يعود له الفضل الأكبر في جعل النحو علماً انضبطت قواعده واتضحت تعاليمه وظهرت أوجه قياسه. ثم أتيح لهذا العلم أن يتم تدوينه في كتاب شامل جامع أصبح فيما بعد تاريخاً للنحو ومحط أنظار العلماء والباحثين، فلم يغادر صغيرة ولا كبيرة، وكان بحق ثمرة ناضجة للعقل العربي إنهُ كتاب سيبويه.ثم توالت من بعده حركة التأليف، واتسعت الفرق، وكَثُر الجدل وبدأ تأثير الفلسفة والمنطق على مؤلفات علمائنا حتى ظهر الخلاف المتمثل بالمذهبين البصري والكوفي حتى أُطلِق عليهما (مدرسة) لها خصائصها وأصولها وأتباعها ونهجها الخاص في الجمع والتقييد، واعتمدوا على السماع والقياس والإجماع في تثبيت أحكامهم إلّا إنهم اختلفوا في بعض تلك الأصول، فالبصريون اعتدوا على القياس أكثر من غيره من الأصول، والكوفيون أكثروا من السماع والقياس؛ ولهذا نجد اتساع فجوة الخلاف بينهم مما أدى بدوره إلى كثرة الجدل والمناظرات، وهذا ملأ كتب النحو مما لا حاجة له بها. وقد تدارس المحدثون تلك الركائز، فتوسعوا في الحديث عن السماع، وكان أبرز ما أشاروا إليه أن النحويين القدامى قد قصروا السماع على البادية عند جمعهم اللغة؛ وذلك كون البادية هي موطن العرب الفصحاء، علماً إن القرآن الكريم من أصح المصادر التي اعتمدها النحويون أصلاً لتثبيت قواعدهم وبنائها، كما اعتمدوا على كلام العرب مصدراً تاريخياً ومنطقياً للغتهم ((السامرائي، ١٩٨٧، صفحة ٢٠) وارسوا دعائم منهجهم، ولكي يقيموا وصفاً للغة حددوا قبائل في قلب جزيرة العرب أُخِذَت منهم اللغة وعنهم أُخذ اللسان العربي وهذه القبائل: (قيس، تميم، أسد، هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين) ومن المآخذ على طريقة جمعهم أنهم خلطوا بين مستويات الأداء النحوي ولم يفرقوا بين قبيلة وأخرى، وسبب هذا الخلط هو التفسير الخاطئ للسليقة اللغوية عند النحاة؛ لأن العربي بريء من شوائب العجمة ((أبو المكارم، ٢٠٠٥، الصفحات ١٥٧-١٥٩).

ثانياً: صعوبة النحو

يمضي النحو بما يتوافر له من عوامل الارتقاء حتى دخل مرحلة جديدة تمثلت في استعمال القياس والعلل والعوامل في التقعيد النحوي، مما أدى إلى كثرة العلل والتقديرات والآراء في ذلك حتى تشَعَّب هذا العلم وبدأ الناس يشكون من صعوبة فهمه، وضبط قواعده مما دفع المشتغلين بصناعته إلى تأليف الشروح والمختصرات والنظم؛ لتسهيل فهمه وتيسيره على المتعلمين.ونجد في كتب النحو إشارات تدل على عدم رضاهم على النحو العربي؛ لما فيه من صعوبة وتعقيد، وما محاولات التيسير والتسهيل والشرح والإيجاز والاختصار التي ظهرت عند العلماء إلّا دليلاً على إيمانهم بصعوبته، وإن فيه من الغموض الذي يحتاج إلى الايضاح والشرح، وإن فيه من الحشو والمثرة، فيحتاج إلى الايجاز والاختصار.وكانت البداية في القرن الثاني الهجري عند خلف الأحمر (١٨٠هـ) الذي ألف كتاباً مختصراً ابتعد فيه عن كلّ ما ينفر المتعلم من العربية بقوله: (لما رأيت النحويين وأصحاب العربية المعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل واغفلوا ما يحتاج اليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية والمآخذ الذي يخفى على المبتدأ حفظه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلاً ولا أداة إلّا أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها عَلِمَ أصول النحو كلها) ((الأحمر، ١٩٦١، الصفحات ٣٣-٣٤)فالواضح إن الأحمر كان يريد الاختصار نتيجة التطويل الذي وجده في كتب النحويين وكثرة العلل واغفالهم لحاجة المتعلم في النحو، على إن الاختصار لابد أن يكون مدروساً وملماً حتى لا يكون مخلاً

قاصراً ومما يشير إلى صعوبة النحو أيضاً ما نجده في القرن الثالث الهجري فقد روي عن المازني (٢٤٩هـ) أن رجلاً قرأ عليه كتاب سيبويه في مدة طويلة، فلما انتهى من قراءته قال له الرجل: "أما أنت فجزاك الله خيراً، وأما أنا فما فهمت منه شيئاً" ((القفطي، ١٩٨٦، صفحة ٢٨٣)، وهذا يدل على الصعوبة والتعقيد في الكتاب وهو من أوائل الكتب النحوية ونفيه الكلي دليل على حاجة في نفسه يريد أن ينقلها للنحويين.وفي القرن الرابع والخامس الهجريين زادت الجرأة في التعبير عن صعوبة النحو، فجاءت أكثر تحديداً لما يجب إصلاحه، فهذا ابن ولاد المصري(٣٣٢هـ)، وأبو العلاء المصري (٤٤٩هـ) قد اعترضا على التأويل والتقدير، وما في النحو من بُعد وثِّقل في تخريج الشواهد (عمر، ١٩٨٨، صفحة ١٥٧)، ولا نعترض عليهما؛ لأن في التأويل ما يبعدنا عن الحقيقة ويضعنا في متاهات لا ننال منها سوى التعب، وابن حزم (٤٥٦هـ) لم يقل جرأة منهم فقد دعا إلى إلغاء العلل ورأى إنها (فاسدة لا يرجع منها شيء الى الحقيقة البتة وإنما ضبطها ونقلها، وما عدا ذلك فهو مع إنه تحكم فاسد متناقض فهو ايضاً كذب) (الاندلسي، ١٩٠٠، صفحة ١٦٨).أما أشهر تلك المحاولات فكانت محاولة ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) في القرن السادس في كتابه (الرد على النحاة) فمن عنوان الكتاب يتضح إنه محاولة على الرد لما جاء به النحاة من قواعد صعبت النحو في نظره.ولعل ما نادى به ابن مضاء أصبح من القضايا التي حظيت بالاهتمام بشكل واسع في القرن السادس الهجري، فقد دعا ابن مضاء في كتابه إلى إلغاء نظرية العامل حيث قال في مقدمة كتابه عن سبب تأليفه له :(وإني رأيت النحويين رحمهم الله قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الى الغاية التي أوُموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا إنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوَّعرت مسالكها، ووضحت مبانيها وانحطت عن رتبة الاقناع حجمها (القرطبي، ١٩٧٩، صفحة ٧٢)، على إنّ بعض الباحثين لم يجد من محاولته تيسير للنحو، وإنما كان هدفه فما يعنينا انه أشار إلى صعوبة النحو، فتوالت بعد ذلك الشروح والمختصرات والمحاولات الجريئة التي طالبت تيسير النحو وتجديده واصلاحه واحيائه، ومنهم من توجه بالنقد إلى تلك المؤلفات، حتى جاء العصر الحديث لاحظ العلماء عزوف طلاب العلم من النحو والشكوى منه، فبدأوا يعيدون النظر في تلك القواعد يشذبونها ويحذفون منها ما لا فائدة منه في نظرهم ويجمعون أبواباً كانت متفرقة بحسب وجهة نظرهم حتى وصل بهم الأمر إلى إلغاء أبواب كاملة في النحو.ومن اجرء تلك المحاولات محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) موضوع البحث وسنتعرف عليها بالتفصيل في الصفحات القادمة.وسنعرض آراء بعض المحدثين عن صعوبة النحو ومنهم الدكتور مهدي المخزومي إذ يقول عن سبب تأليفه لكتابهِ في النحو العربي نقد وتوجيه:" التيسير ليس اختصاراً ولا حذفاً للشروح والتعليقات لكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافياً بهذا ما لم يسبقه اصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصلاً ومسائل ولن يتم هذا فيما أرى الا بتحقيق خطوتين:

الأولى: أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل.

الثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي ونعين نقطة البدء به؛ ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه، وقد قام البحث على هذا، فهو نقد لأعمال النحاة، ومناقشة لأحكامهم التي أقاموها على أساس فكرة العامل، وهو توجيه للنحو إلى الوجهة التي أزعم أنها منه ومن طبيعته" (المخزومي، ١٩٨٦، الصفحات ١٥-١٦)ويعلل الدكتور عبد الستار الجواري سبب عزوف المتعلمين عن النحو بقوله: "إنهم لا يستطيعون أن يتذوقوه بأفكارهم على كل حال، وإن أذهانهم تقتحمها، فلا تقبلها ولا تمازجها وإنما يحفظون منها ما يحفظون حتى يقطعوا بها مرحلة من مراحل الدراسة ويقضوا بها حاجة من حاجاتها، وقد بدا لي من أول الأمر إنهم على حق؛ لأنهم يرفضون حقائق، أو نظريات، أو أحكاماً لا يقتنعون بها ولا يستطيعون أن يجروها في أفكارهم حتى بالغوا أساليب الاستنتاج والاستنباط منها وإنهم يحفظون أحكاماً وعلل لتلك الأحكام لا تصدقها عقولهم ولا تنسجم معها طرائقهم في البحث والتفكير" (الجواري، ١٩٨٤، صفحة ٦).وفي موضع آخر يقول: " كنتُ أشعر أن في مادة النحو في أسلوبها الذي اشتملت عليه الكتب القديمة شيئاً من العسر تنبو عنه أذهان الدارسين الذين لم يألفوا تسلسل المنطق في الاستقراء والاستنتاج ولم يلموا طرائق الأقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من المادة اللغوية واستخدام القياس في استنباط الأحكام، ولقد كانوا يضيقون أحياناً بتلك الطريقة ويودون ولو تخلصوا منها بكل وسيلة" (الجواري، ١٩٨٤، صفحة ٥).فهذا عرض موجز لأهم إشارات العلماء قديماً وحديثاً عن صعوبة النحو وما دخله من شوائب تحتاج إلى تخليصه منها وإعادة توجيهه الوجهة الصحيحة المناسبة لطلاب العلم، وسنعرض في الصفحات القادمة الصعوبات ودواعي التيسير التي نادى بها العلماء.

ثالثاً: دواعي التيسير

يقتضي في بحثنا هذا التعرف على المشكلات التي أدت إلى صعوبة النحو لنقف على محاولات التيسير، ومن ثم الوقوف على المقترحات التي قُبلَت في علاجها وهي بصورة عامة مشكلات تتعلق بتأليفه وأسلوبه، وجمع مادته، وتفسير جواهره، والتكهن في معرفة قسم من أصوله، وكثرة

الجدل فيها وفي عملها، والعلو في القياس والتعليل، وظهور نظرية العامل والتأويلات الغريبة والتقديرات مما جعل النحويون يتجهون إلى تيسيره وأهم تلكم المشكلات (دباس، ٢٠٠٨، صفحة ٨٨):

١. العامل: إن فكرة العامل كانت سبباً في إثارة جدل طويل بين النحاة حتى صارت المحور الذي تدور حوله جميع قضايا النحو الرئيسية والفرعية، فعندما رأى النحويون أن الكلمة المعربة تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة قالوا: إن الرفع والنصب والجر والجزم أثر، ولابد للأثر من مؤثر، وسموا هذا الأثر الإعراب، وقد تركت نظرية العامل آثار جعلت الأصوات تنادي لإلغائه منها:

أ. تعدد الآراء في العامل: ومثال ذلك إنهم يقيمون العامل على قسمين: لفظي ومعنوي، أما العامل اللفظي فمثاله الفعل الذي يرفع الفاعل، وحرف الخفض أو الجر الذي يعمل الجر بالاسم، وأما المعنوي فمثاله الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ عند جمهور البصريين وفي المبتدأ والخبر عند طائفة منهم (الجواري، ١٩٨٤، الصفحات ٤١-٤٢).

ب. إضاعة معاني النحو: بُهِر العلماء بنظرية العامل وصاروا يتبارون في معرفة العامل وتأويله واحداث أثره وشغلوا عن معاني الصيغ وأهملوا الجانب البلاغي، فلم يبحثوا في الجملة وتقديرها واطلاقها وطرائف تركيبها وفي دوال تأليفها (دباس، ٢٠٠٨، صفحة ٨٩) كأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل، وأحوال التقديم وما يهدف إليه من أغراض ثم كون المسند فعلاً أم اسماً (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٤٠).

ج. تفريق المتشابه: إن تقسيم الكلام على أساس العامل أدى إلى تفريق المتشابهات في موضوعات متفرقة متباعدة، فجعلوا ما كان ينبغي أن يكون متفرقاً، وفرقوا ما كان ينبغي أن يجمع فأدوات النفي مثلاً نجد منها (ليس) ونجد (لا) منفردة في باب (لا) النافية للجنس، ونجد (لن) في نواصب الفعل المضارع، ونجد (لا) في الحروف المهملة، وكان الأولى أن تجمع تحت عنوان (النفي) وتدرس خصائصها في أداء الأسلوب.

د. اختصاص الأدوات: قسم النحويون الأدوات على ثلاثة أقسام (دباس، ٢٠٠٨، صفحة ٩٠):

أ) أدوات مختصة بالأفعال.

ب) أدوات مختصة بالأسماء.

ج) أدوات مشتركة تدخل على الأفعال و الأسماء، وعندهم الأداة لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، فالمختص بالأفعال لا يعمل بالأسماء والمختص بالأسماء لا يعمل في الأفعال ؛ ولهذا يتفق البصريون على إعراب (زيد) في قولنا (إن زيد يدرس ينجح) فاعل لفعل محذوف يدل عليه المذكور في الجملة (يدرس) إذا يقدرون الكلام (إن يدرس زيد يدرس ينجح)، وكذلك قولهم في (أن) الناصبة بعد لام التعليل حيث يقدرون (أن) في قولهم (جئت لأدرسَ) فيقدرون الكلام (جئت لأن أدرسَ)؛ وذلك لأن اللام عندهم مختصة بالأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال؛ وللسبب نفسه ذهبوا إلى أن الفعل بعد (فاء السببية) و (واو المعية) منصوب ب (أن) محذوفة وجوباً، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنه منصوب بالخلاف، أو الصرف؛ لأن الفاء والواو عندهم جميعاً لا يعملان؛ لأنهما من الحروف المشتركة التي تدخل على الأسماء والأفعال، وما كان هذا ليكون لولا نظرية العامل (السيد، ١٩٦٨، صفحة ٤٢).

٢. التعليل: العلة في الاصطلاح تغيير المعلول كما كان عليه (الرماني، صفحة ٣٨)،وهي ركن من أركان القياس والنحاة كلهم يعللون، وأول نحوي اقترن اسمه بالتعليل هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، فالعلة في بدايتها كانت حسية، فالنحاة يحيلون على الحس في معرفتها ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس، فيقولون نُصب هذا للخفة ونُصب ذلك لأنه قبيح وهكذا، إلا أنهم أسرفوا بعد ذلك إسرافاً، وبحثوا في علة العلة، وقسموها أقساماً منها التعليمية والقياسية والجدلية، وهي تقابل العلل الأول والثواني والثوالث عند ابن مضاء (القرطبي، ١٩٧٩، صفحة ١٢٧) (ت٥٩٢هـ) في حين ذهب الدينوري (ت ٤١٥هـ) إلى أبعد من ذلك، فجعلها أربعة وعشرين قسماً، والحقيقة إن العلة التعليمية التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب هي من تيسير النحو؛ لأنها ترمي إلى تعليم الدارسين لما (زيداً) منصوب في قولنا (إن زيداً قائم) نقول: إن الأداة (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر، أما بقية العلل القياسية والجدلية فهي ليست من النحو (دباس، ٢٠٠٨، صفحة ٩١).

٣. الغلو في القياس: القياس لغة: يعني التقدير (ابن منظور، صفحة ٢:٢٤١)، وفي الاصطلاح: هو اعتبار الشيء بالشيء الجامع (السيوطي، ٢٠٠٦، صفحة ٤٢) وله أقسام هي: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد، وأركانه هي: (المقيس عليه المقيس، العلة، الحكم) وكل علمٍ لابدَّ لهُ من القياس، والقياس من أصول النحو الثلاثة الرئيسية (السماع، القياس، الاجماع) ولكن النحويين تعمقوا فيه وغالوا فيه وقاسوا الضد على الضد، وهذا غير مقبول وجائز كقياسهم (لا) النافية للجنس على (إن) المؤكدة على الرغم من اختلافها بين النفي والاثبات (برانق، صفحة ٣٢).

٤. أسلوب المادة النحوية من المعروف أن لكل عالمٍ أسلوب خاص به يتبعه في عرض مادته العلمية، فقد يكون العرض واضح مفهوم، وقد يكون غامض عسير يصعب فهمه، وقد يكون متأرجح بين هذا أو ذاك، وهذا المبدأ ينطبق على أسلوب التأليف في النحو، ففيه الواضح المعلوم، وفيه ما كثُر التواؤه وتعقيده، وهو الأعم الأكثر في كتب النحو، وهذا ما أدى إلى صعوبة القواعد وحمل الكثير إلى دعوى التيسير والتجديد.

٥. اختلافهم في منهج جمع اللغة: كان المنهج المتبع من قبل نحاة الرعيل الأول هو المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يقوم على الجمع والاستقراء، إلا أن ما زاد في تعقيد الدرس النحوي هو تحدياتهم الزمانية والمكانية عند جمع اللغة، فقصروا السماع على عدد من القبائل، وحددوا الفترة الزمنية بلا احتجاج مما يجعلهم يهملون الشيء الكثير من اللغة (دباس، ٢٠٠٨، صفحة ٩٢):

٦. الافتراض والتأويل: ومن ذلك تناولهم لمسائل غير عملية مثل أبواب الاشتغال والتنازع، ففي باب الاشتغال اضطرب النحاة في صورة تعبيره اضطراباً شديداً وقسموا صوره إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه الرفع أو النصب وما يجوز فيه الأمران، وعندما نبحث عن شواهد فيما قالوه لا نجد لمعظمه وجهاً، بل لا نجد له ذكراً (عمر، ١٩٨٨، صفحة ١٥١).

٧. التكهن في معرفة أصول قسم من الالفاظ: ذهب النحويون إلى التكهن في معرفة أصول كثير من تراكيب الألفاظ واختلفوا فيها واثقلوا الدراسة النحوية بأمور افتراضية لا سند لها ولا أساس ولا طائل منها اختلافهم في أصل (ليس، لات، لن، إذن، لكن، وألا، واللهم، ..... وغيرها (دباس، ٢٠٠٨، صفحة ٩٣).

المبحث الثاني: ترجمة إبراهيم مصطفى

ولد إبراهيم مصطفى في الأندلس سنة ١٨٨٨ وتلقى دراسته الأولى بالأزهر، ثم التحق بدار العلوم وتخرج فيها سنة ١٩١٠، عمل مدرساً بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ثم أصبح ناظراً ومفتشاً لها، وفي عام ١٩٢٧ اختار أن يكونَ مدرسًا للغةِ العربيةِ في كليةِ الآداب بالجامعةِ المصرية، ثم نالَ درجةَ أستاذ بتلكِ الجامعة (علام، ١٩٦٦، صفحة ١١).انتقل إبراهيم مصطفى سنة ١٩٤٢ إلى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية؛ ليكون محاضراً للأدب العربي ورئيساً لقسم اللغة العربية، وفي سنة ١٩٤٧ انتقل إلى كلية دار العلوم بصفته أستاذاً للنحو والصرف والعروض وانتُخِبَ ليكونَ عميداً للكلية، وفي العام التالي بلغ سن التقاعد صدر قرار باستيفائه سنة،١٩٤٧ وانتُخِبَ عضواً بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٧ (علام، ١٩٦٦، صفحة ١١)، كان إبراهيم موهوباً بالبحثِ وملك التفكير المنطقي، ولديه رغبةً في التجديدِ، وكان لكتابه (إحياء النحو) ضجة كبرى فكان مادة نقاشٍ حادةٍ، وأخذ يدافع عنه حتى أقرّه مجمع اللغة العربية، وعدّلت المناهج الدراسية تبعاً لرأيه ودُرِسَ النحو طِبقاً لتلك المناهج لمدة أربع سنوات في مدارس الجمهورية العربية المتحدة.لقد شغف إبراهيم مصطفى باللغة العربية منذ صغره حتى وافاه الأجل سنة١٩٦٢ (علام، ١٩٦٦، صفحة ١١)

مؤلفاته

نشر الأستاذ إبراهيم مصطفى من المقالات والبحوث الكثيرة، و صدرت له كتب عديدة، منها ما قام بتأليفها ومنها ما قام بتحقيقها.

فمن مؤلفاته:

١. إحياء النحو.

٢. تحرير النحو (مشترك).

٣. كتب القواعد التي كانت مقررة بالمدارس الإعدادية.

٢-كتب المطالعة (مشترك)

أمّا الكتب التي قام بتحقيقها فهي:

١. سر صناعة الإعراب (مشترك).

٢. إعراب القرآن للزجاج (مشترك).

٣. الأنساب للبلاذري.

فضلاً عن بحوث وكلمات ألقاها في المؤتمرات التي أقامها مجمع اللغة العربية (علام، ١٩٦٦، صفحة ١٢).

آراء العلماء فيه:

أثنى الكثير من العلماء على شخصية إبراهيم مصطفى وجهوده، ومن هؤلاء: زكي المهندس إذ قال فيه: كان من حظي أن أزامل الفقير في الدراسة خمس سنوات كوامل يضمنا فصلٌ واحد وتجمعنا آمالٌ مشتركة، وأشهدُ أنه كان أجودُنا حفظاً لمتون اللغة وفنون التجويد وعلم القراءات، وأشدُنا

شغفاً بالبحثِ في كتبِ النحوِ والصرف، وأكثر إلماماً بنصوصها وشواهدها وشروحها وحواشيها، فما من مسألةٍ لغويةٍ عويصةٍ عرض لها الأساتذة إلا كان لهُ فيها جولةً، ثم عن إطلاع واسع وذكاء ملحوظ حتى دعاه أستاذنا المرحوم سلطان محمد (بسيبويه الصغير) (علام، ١٩٦٦، صفحة ١١)وقال عنه الزيات في حفلٍ تأبيني بمجمع اللغة العربية: كان إبراهيم مصطفى ظاهر الرجولية، بارز الشخصية في كلّ رأيٍ رآه، وفي كلِّ عملٍ تولاه، وكان مُظهِر رجولتُه ومُبرِز شخصيتُه في اعتداده برأيهِ واعتزازهِ بنفسهِ وامتيازهِ بعملهِ (علام، ١٩٦٦، صفحة ١١).

تسمية الكتاب

ذكر طه حسين أن تسمية الكتاب (إحياء النحو) إنما جاءت بإشارةٍ من عنده، إذ إنه يتصور إحياء النحو على وجهين: أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث؛ ليفهمه ويستسيغه ويتمثله، ويجري على تفكيره إذا فكّر ولسانِه إذا تكلّم، وعلمِه إذا كتب.والأخر: أن تشيعَ هذه القوةُ التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يعنوا بهِ بعد إن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد إن أعرضوا عنه.وشهد له بتوفيقه في إحياء النحو على هذين الوجهين (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ١٢).

الغرض من تأليفه:

حدد إبراهيم مصطفى غرضه من هذه المحاولة بقوله: " أطمعُ أن أغيرَ منهجَ البحثِ النحوي للغةِ العربية، وأن أرفعَ عن المتعلمين أُصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية، وتصديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها" (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ١٣).

وصف كتابه (إحياء النحو)

ظهر هذا الكتاب في عام ١٩٣٧، ثم طُبِع ونُشرَ أربع مراتٍ، كانت الطبعةُ الأولى سنةَ١٩٤٧، ولم يذكر فيها المؤلف المؤسسة التي نشرَ فيها، و الطبعة الثانية طَبَعتهُ لجنةُ التأليفِ والنشر والترجمة في القاهرة سنة ١٩٩٢، أمّا الطبعةَ الرابعة فكانت سنة ٢٠١٤ لمؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، وتحت يدي الطبعة الأخيرة وتقع في ١١٥ صفحة ضمنها مقدمتان الأولى بقلم الدكتور طه حسين إذ انتهى من الكتاب كما مر ذكره سابقاً، ومقدمة للمؤلف وضّح فيها سبب تأليفه لهذا الكتاب.أمّا الموضوعات التي جاءت في كتابه، فكانت على النحو الآتي: حد النحو كما رسمه النحاة، وجهات البحث النحوي، أصل الإعراب، رأي المستشرقين في أصل الإعراب، معاني الإعراب، العلامات الفرعية للإعراب، التوابع، مواضيع أجاز فيها النحاة وجهين، الصرف، ثم الخاتمة وذكر فيها أنهُ تقدَّم إلى الناس في بحثه هذا بإعراب الاسم وحده؛ لأن إعراب الاسم في رأيه يقوم منفرداً مستقلاً في بحثه وبيانه، عن إعراب الفعل؛ ولأن الباحث يرجو أن يجدَ من نقدِ الناقدين، وبحث الباحثين ما عسى أن ينتفعَ بهِ في درسَ الفعل أو عرضه من بعض.

مقاصد كتاب إحياء النحو

أراد إبراهيم مصطفى من تأليف كتابه أمور عديدة منها:

١. نقد النحويين في قصرهم مباحث النحو على الاعراب والبناء دون ان يبحثوا خصائص الكلام من تقديم وتأخير ونفي واستفهام واثبات وتأكيد وتوفين.

٢. الرد على النحاة في زعمهم أن الإعرابَ أثرٌ لفظيٌ لا يؤدي معنى، ولا أثرَ لهُ في تصوير المفهوم وإثبات أن حركاتَ الإعرابِ دوالٌ على معانٍ قصدت من الكلام، فالضمةُ علمُ الاسناد، والكسرةُ علمُ الإضافة، والفتحةُ علمُ الخفةِ.

٣. نقد النحاة في زعمهم أن الحركات اجتلبها العامل وإثبات أن المتكلم هو الذي أحدثها.

٤. إثبات أن التنوينَ علمُ التنكير فلك في كل علم ألا تنونهُ. (عرفة، صفحة ١٤)

المبحث الثالث آراء إبراهيم مصطفى

تعدُّ محاولة إبراهيم مصطفى من المحاولات الجريئة في العصر الحديث والتي سارت على طريق تيسير وتذليل الصعاب فيه كما صرح بذلك بغايته من تأليف كتابه وكما مرَّ بنا سلفاً.ولعل المحور الرئيسي الذي تدور حوله أبحاث الكتاب هو: (أن علامات الإعراب يجب أن تُدرَس على إنها دوال على معان، وإن يبحث في ثنايا الكلام على ما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من كلمات فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم) (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٤٢)وفيما يأتي عرض لمحتويات الكتاب المتضمنة آراءه في تجديد النحو وتيسيره وسنعرضها بالترتيب كما عرضها في كتابه:

أولاً: حد النحو كما رسمه النحاة:

رفض إبراهيم مصطفى تعريف النحويين للنحو بأنّه: (علمٌ يُعرَفُ بهِ أحوالُ أواخرِ الكلمِ إعراباً وبناءً) (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ١٧)، وقولَه بأنهم قصروا وظيفة النحو على الحرف الأخير من الكلمة، وبأنهم جعلوا همهم بيان أسبابه وعلله، فيقول:" أن في هذا التحديد تضييقٌ شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصيرٌ لمداه، وحصرٌ له في جزءٍ يسيرٍ"، وعندَه أنَّ النحوَ هو " قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب ان تكون علله، والكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"؛ وذلك لأن لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصاً تتكفل اللغة ببيانه، وللكلمات المركبة معنى وهو في صورةٍ لِما في أنفسنا ولِما نقصد أن نعبر عنه وتؤديه إلى الناس". (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ١٧)مناقشتنا له: إن ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في إيراده تعريف النحو على لسانِ علمائنا كما مثل له نقول: (أن هذا التعريف ظهر في كتب النحو التقليدي عند المتقدمين، واقتصر على طائفة منهم مثل: حاشية الصبان على الأشموني، وكتاب الحدود على النحو للعلامة أحمد الآبذي (ت٨٦٠هـ)، والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف لعبد الله بن يوسف، وفي ملخص قواعد اللغة العربية لفؤاد نعمة، ولم نجده عند المتأخرين، فلم يكن همهم فيما جاءوا به بحثهم عن أواخر الكلم، بل كان همهم المعنى وفهم لغة القرآن وصون اللسان من الخطأ، وهذا ما عرضناه في المبحث الأول حين تحدثنا عن نشأة النحو.

ثانياً: أصل الإعراب

سار إبراهيم مصطفى في تيسير النحو على طريق ابن مضاء في إلغائه العامل، وكيف أن العلماء انصرفوا إلى دراسة الإعراب وقواعده وابتعدوا عن خصائص العربية التي كان المفترض أن تشغلهم دونه.ويضع تساؤلاً عما حصلوا عليه من كشف سر الإعراب وبيان حقيقته، فكان أساس بحثهم فيه أن الإعرابَ أثرٌ يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة – إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً، فهو مقدَّر ملحوظ، ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله) (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٢٩).ويستدل بكلامه هذا ما وجده عند العلماء ومن مؤلفات تحمل عنوانات العامل ومشتقاته منها: كتاب (العوامل ومختصره) للإمام أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، و(العوامل المائة) للشيخ عبد القادر الجرجاني (٤٧١هـ)، ثم عقب لجمعه أدلة عن كلامهم في نظرية العامل لخصها في خمسة عشر دليلاً، وجعل السبب في ذلك من وجهة نظره أن النحاة حكّموا الفلسفة في اللغة، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب ومناقشة الآراء، والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمهر منها، على إن الكوفيين لا يغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها، فهي دستور النحاة جميعاً (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٣٠).بعد عرضه هذا يوجه إبراهيم مصطفى نقداً لمذهب النحويين في نظرية العامل منها (مصطفى، ٢٠١٤، الصفحات ٣٤-٣٨):

١. لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم وطرد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه للبحث عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادوا، وأردف كلامه بأمثلة عن ذلك منها: قولهم في (قطع النعت) في مثل قوله تعالى ((الحمد لله رب العالمين)، فيقدرون رفع ونصب كلمة(رب) بـ: هو ربٌّ، أو: أمدحُ ربَّ.

٢. بهذا التقدير والتوسع أضاع النحاة حكم النحو ولم يجعلوا له كلمة حاسمة، وقولاً باتاً وكثّروا من أوجه الكلام، ومن احتمالاته لأنواع الإعراب، يقدِّرون العامل رافعاً فيرفعون، ويقدِّرونه ناصباً فينصبون، ولا يرون إنه يتبع ذلك اختلافهم في المعنى ولا تبديل في المفهوم.

ويستدل إبراهيم مصطفى على كلامه بعرض ما وقع بين عضد الدولة البويهي وبين أبي علي الفارسي حين سأله عن سبب نصب (زيد) في نحو: قام القوم إلّا زيداً، فأجابه أبو علي بتقدير (أستثني زيداً)، فقال عضد الدولة: ولِمَ قدرتَ أستثني، هلا قدرت امتنع زيد فرفعت ؟ فلم يجد الفارسي جواباً، وقال: "هذا الذي ذكرته لك ميداني، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح".

٣. إن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة ومن ذلك قولهم في باب المفعول معه في مثل: كيف أنت وأخوك ؟ يجوز فيه النصب على المفعولية والرفع على العطف، ثم يرون الوجه الثاني أولى ويضَّعفون الأول؛ لأن الواو لم يسبقها فعل يكون عاملاً في المفعول معه، والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر: نقول: كيف أنت وأخوك ؟ أي كيف أنت ؟ وكيف أخوك ؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك ؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما، فالعبارتان صحيحتان ولكل منها موضع خاص، ولكن النحاة نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل.

٤. كَثُرَ الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه، فلا تقرأ باباً من أبواب النحو إلا وجدته قد بدأ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو ففي باب المفعول مثلاً اختلفوا في ناصبه، فالعامل ينصب المفعول به إما بالفعل أو شبهة عند جمهور البصريين، وإما الفاعل وحده عند هشام الكوفي،

وإما الفعل والفاعل عند الفراء، وإما معنى المفعولية عند مذهب آخر، حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين وأشد جدالهم هو في العامل ما هو (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٣٧)؟.

٥. إن النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم، أو لم تفِ نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب؛ لأنّهم بعدما شرطوا أن يكون العامل متكلماً به، أو مقدراً في الكلام، اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوي، ومثال ذلك في باب المبتدأ والخبر، فالبصريون يجعلون الرافع للمبتدأ هو الابتداء وهو عامل معنوي، أما الكوفيون يثبتون عاملاً معنوياً آخر يسمونه الخلاف يجعلون عامل النصب في الظرف إذا كان خبراً نحو: زيدٌ عندك (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٣٨).

٦. وخلص إبراهيم مصطفى في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفضياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علامته إشارة إلى معنى، وأيده في إلغاء نظرية العامل الدكتور نعمة رحيم العزاوي بقوله: (إبراهيم مصطفى أول من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء فكرة العامل؛ لأنه عدها أساس للمشكلات في النحو، ووجد في إلغائها مفتاح تيسيره) (العزاوي، ١٩٩٥، صفحة ١٣٢).

ثالثاً: معاني الإعراب

بعد نقد إبراهيم مصطفى نظرية العامل في (أصل الإعراب) جاء بمبحث (معاني الإعراب) ليستهدي به ما قدره في المناقشة مع رأي المستشرقين أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني، فإذا استهدينا بهذا الأصل – من الحق أن نستهدي به – وحسب أن نرى في هذه العلامات إشارة إلى معانٍ يقصد إليها، فتجعل تلك الحركات دوالاً عليها (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٤١).ولهذا قال: "وجب علينا أن ندرس علامات الإعراب على إنها دوالٌ على معانٍ، وأن يبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من العلامات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام" (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٤٢).

فعلامات الإعراب عنده من عمل المتكلم؛ ليدل بها على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام وفيما يلي آراؤه في علامات الإعراب.

١. جعل الضمة علامة الإسناد، ودليله أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسنَد إليها ويُحدِث عنها، وأدخلَ في هذا الباب ثلاث وظائف نحوية هي: المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، ويرى أنه لا داعٍ إلى تفريقها في التناول، وينبغي أن توضع تحت هذا المصطلح على وفق هذه الوظيفة العامة ومع اتفاقها وتماثلها في أحكامها، أوجب أن تكون باباً واحداً، ومنهم من رسم لهما باباً واحداً ومن هنا يتساءل منكراً أو مستبعداً وجود فرق بين جملتي: كُسر الإناء، وانكسر الإناء، إلّا ما يرى من دلالة الصيغة في تصوير المعنى.

٢. الفتحة ليست علامة إعراب: يرى إبراهيم مصطفى أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلامة إعراب، وإنما هي الحركة المستحبة عند العرب، وإنهم يحبون أن ينطقوا بها أخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، وبهِ يجري إلى مخالفة أوسع للنحاة مستنداً حجتَه من أصولِهم، فخفة الفتحة أصل مقرر يتردد في كلامِهم ويستمدون منه السبب والعلة إلى كثير من أحكام التصريف والإعراب (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٥٥).

٣. وقد وصل بهِ الأمر في بيان خفتها إلى جعلها أخف من السكون؛ ولهذا نراه يقول :(أن السكون يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف، معتمداً على الحرف محتفظاً بهِ، وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت: اب، ات، وقسته إلى نطق با، وتا، وشا) (مصطفى، ٢٠١٤، الصفحات ٥٦-٥٧).

٤. الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة نحو: كتابٌ لمحمد، وكتابُ محمد.

ويستطرد في القول أن الإضافة في الكلام واسعة الاستعمال وأكثر الأبواب النحوية دوراناً على الألسن، ثم يبين أنماط الإضافة وإنهم يضيفون لأدنى ملابسة، ومن الأسماء مالا يكون إلا مضافاً، وحروف الجر أو الإضافة واسعة الاستعمال أكسبت اللغة مرونة وقدرة في التصوير، وإن النحاة أهملوا بيان فائدتها في تصوير المعاني وتصرّف العرب قبلها وبهذا ينتهي مبحث الكسرة علم الإضافة (مصطفى، ٢٠١٤، الصفحات ٥٣-٥٥).

رابعاً: العلامات الفرعية: يرى إبراهيم مصطفى أن النحاة أطالوا بذكر علامات أخرى بالإعراب سموها العلامات الفرعية وجعلوها نائبة عن العلامات الأصلية وعرض المؤلف تلك العلامات بالتفصيل منها:

١. الأسماء الخمسة

يبطل إبراهيم مصطفى الإنابة التي قال بها النحاة ويرى إن هذه الأسماء معربة بالحركات، فالضمة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة في غير هذين، غير إن الذي حدث فيها هو مد هذه الحركات حتى نشأت عنها مجانستها المدية وهي الواو والألف والياء، ويرى سبب هذا المد كون هذه الكلمات ذات وضع خاص فقد يبنى بعضها على حرف واحد مثل (ذو، فو) ويبنى البقية على حرفين: الأول منها حلقي (أبو، أخو،حمو)

وطبيعته الصوتية ضعيفة في النطق قليلة في الظهور، كما إن طبيعة العرب أن تستروح بنطق الثلاثي، ويؤنسنا برأيه هذا أنه عندما تتون هذه الكلمات أو توصل ب (ال) فتعرب بالحركات مثل: أبٌ، أخٌ، والأبُ والأخُ، فوجود الألف واللام والتنوين أغنى عن مد الحركات، ويرى إن سبب اضطراب النحاة في نحو: (لا أبا لك) هو غير مضاف وليست فيه (أل) ناشئ من أنهم لا يرون إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إلا حين تكون مضافة، فيرى إن لا حاجة لهذا التفصيل والتطويل وإنما هي كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات (مصطفى، ٢٠١٤، الصفحات ٧١-٧٢).

٢. جمع المذكر السالم: يقول عنه " أمره أهون "، فإن الضمةَ فيهِ علمُ الرفعِ، والواو والكسرة علم الجر، والياء إشباع، ويغفل الفتح؛ لأنه ليس بالإعراب فلم يُقصد إلى أن يجعل لهُ علامة خاصة، وأكتفى بصورتين في هذا الجمع، ثم تعقب على ذلك بقوله: (ومما يدلك على إنهم عُنوا بالدلالة على الجر وأغفلوا النصب، أن نظيره وهو الجمع المؤنث السالم رفعه بالضمة وجره بالكسرة، ثم أغفل الفتح فيه أيضاً كما أغفل في جمع المذكر السالم، وكانت المماثلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسلك الإعراب، وقد كان مستطاعاً يسيراً أن يشكل جمع المؤنث السالم بكل الحركات، ولكن المسايرة ورعاية المنظر في العربية أمر مقرر في كثير من الشواهد (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٧٢).

٣. اسم مالا ينصرف: يقول: إن الفتحة لم تنب عن الكسرة، وإنما الذي كان أن هذا الاسم لما حرم التنوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثير جداً في لغة العرب، حتى إذا أمنوا هذا الالتباس رجعوا به إلى حالته الأولى، وذلك عند التفريق ب (أل) أو بالإضافة، أو عند التفريق لسبب ما، وقد عدّ القول ببناء مالا ينصرف قولاً وجيهاً لما يرى فيه من تأييد مذهبه (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٧٣). أما باب المثنى فإنه قد تخلص من تبعية عدم شموله بنظريته في كون الفتحة ليست علامة إعراب وبكونه شاذاً فليس يقدح شذوذ المثنى في أمر تقرره في سائر العربية واستقام في كل أبوابها.

٤. التوابع: التابع عند النحاة هو ما شارك ما قبله في الإعراب مطلقاً وهي عندهم خمسة: النعت، والتوكيد، عطف البيان، عطف النسق، والبدل، أما إبراهيم مصطفى فيرى أن تطبيق فكرة ربط الإعراب بالمعنى على التوابع تؤدي إلى اختصار قواعدها وإيضاح أحكامها وتيسيرها وذلك على النحو الآتي:

١. عطف النسق ليس بتابع؛ لأن الثاني شريك للأول، وله مثله صفة الاستقلال، فيعرب مثله مسنداً أو مضافاً أو غير ذلك، أما الاهتمام فيجب أن يوجه إلى معاني حروف العطف (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٧٦).

٢. النعت الحقيقي والبدل وعطف البيان والتوكيد هي التي تستحق اسم التوابع وإن كان النعت أدخلها في التبعية من حيث إنه يجب أن يطابق متبوعه في مختلف الأحوال: الإعراب والنوع والعدد والتعريف أو التكسير، على حين لا يلزم في الثلاثة الباقية في رأيه أن تتفق في غير الإعراب.

٣. النعت السببي: يرى إنّه ليس من التوابع، وإن حقّه أن ينفصل عما قبله، وألا يجري عليه في إعرابه، لكنه إذا وافقه في التعريف والتكسير جرى عليه في الإعراب، وكان ذلك من باب الإعراب بالمجاورة، وقد استند في ما ذهب إليه ما ورد عن ابن جني في توجيهه ما روي عن العرب (هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) على إن أصله (هذا جحر ضب خرب جحره) (ابن جني، صفحة ١٩٢/١).

٤. الخبر: يرى إنّه من أهم التوابع وأولاها أن يذكر في باب التوابع ويسارع إلى التماس تفسير، أو تخريج للخبر بعد (كان)؛ لأنّه منصوب والمسند إليه مرفوع في رأيه، فذهب إلى أن الخبر هو مجموع (كان) والخبر (مصطفى، ٢٠١٤، الصفحات ٨٠-٨١).

خامساً: في مواضع أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب.

بعد إن انتهى إبراهيم مصطفى من تقرير ما أراده في تعيينه علمين للإعراب (الضمة والكسرة)، وتحدثه عن العلامات الفرعية، ثم استقرائه أبواب الإعراب كما عدها النحاة، أراد أن يُكمل البحث في دراسة أبواب أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب يساوون بينهما مرة ويفضلون وجهاً على الثاني في الأخرى والأصل الذي قدّره في آراءه لا يوافق تلك الأوجه، ولهذا عرض تلك الأبواب وفصلها وهي كالآتي (مصطفى، ٢٠١٤، الصفحات ٨٤-٨٦):

أ- باب (لا): يجعل العلماء للاسم بعدها أنواعاً مختلفة من الإعراب منها: يعملونها عمل (ليس)، يعملونها عمل (إنّ)، يعملونها فيرفع بعدها المبتدأ والخبر وقد بحث المؤلف عن عمل (لا) في القرآن الكريم واستقر عنده الآتي:

-استعمال (لا) مع الفعل: تكون مع الفعل ناهية ونافية، فإذا دخلت على المضارع وحده كانت ناهية، وتكون نافية وتختص بالمضارع أيضاً ولا تدخل على الفعل الماض إلا قليلاً بشرط أن تتكرر.

-استعمال (لا) مع الاسم: الاسم بعد (لا) يغلب أن يتبعه ظرف يتعلق به، ولا يذكر بعده الخبر، وقد لاحظ النحاة هذا فقالوا أنّ لا النافية للجنس يكون خبرها محذوفاً أبداً عند الطائيين، وغالباً عند الحجازيين.

ب- باب (ظن): من الأبواب ذات الوجهين باب (ظنَّ) فالنحاة يقررون أن أفعال القلوب من هذا الباب تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وإنها قد يعتريها (الإلغاء) و (التعليق) والإلغاء: أن يهمل الفعل، فلا ينصب شيئاً من المفعولين: وذلك أنه قد يتأخر عن المعمولين فتقول: (زيدٌ ذاهبٌ ظننت)، ويجوز إذن أن تنصب الاسمين، والفعل عامل أو ترفعهما، والفعل ملغى، وإلغاء الفعل ورفع الاسمين هنا أولى (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٩٠).

ويفرق إبراهيم مصطفى بين الإلغاء والتعليق بأن الإلغاء في كل مواضعه جائز، فحيث ألغيت الفعل جاز لك إعماله، أما التعليق فواجب متى تحقق سببه، فليس لك أن تعمل الفعل وقد علقته أداة نفي أو استفهام، ويفرق بينهما من ناحية أخرى أن الفعل الملغى لا يعمل في اللفظ ولا في المحل، أما المعلّق، فإنه يحجب عن العمل في اللفظ ويبقى عاملاً في المحل (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٩٠).

ج-باب الاشتغال: "من المواضع التي ردد النحاة فيها الحكم بين النصب والرفع وهو باب دقيق عويص وعَرَ النحاة فيه البحث وأكثروا الخلاف.

وأصل هذا الباب إنك تقول: لقيتُ زيداً، فزيد منصوب وهو مفعول (لقيت) كما يعرب النحاة، ولك أن تقدم (زيداً) لسبب ما من أغراض التقديم فتقول: زيداً لقيتُه، وهذا التركيب الأخير وحده هو موضوع الاشتغال ولأجله خلق الباب وأُطيلتْ أبحاثه".

ثم خَلُص إبراهيم مصطفى من بحثه عن هذه الأدوات بقوله" إذا كان المعنى أن تخبر بالفعل وتتحدث به عن فاعله فالحكم النص، وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم الرفع (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٩٢).

د- المفعول معه: من الأبواب التي ردد النحاة فيها الحكم بين النصب وغيره (باب المفعول معه) ومن أمثلته المشهورة (سرت والنيل) (جاء البرد والطيالسة)، ويردد النحاة الاسم التالي لهذه الواو بين أن يُنصب مفعولاً معه، أو يُعرب معطوفاً على ما قبله، ويقولون: يترجح النصب إذا تقدم الاسم فعل أو شبه، وكان في العطف ضعف، وذلك مثل: قمتُ وزيداً، فإن ضمير الرفع المتصل لا يعطف عليه حتى يليه فاصل، فتقول: قمتُ أنا وزيدٌ.ولأجل هذه المخالفة قال إبراهيم مصطفى: " إذا أردتَ معنى المصاحبة، وكانت الواو في معنى (مع) وجب النصب، وكان ذلك سائراً مع أصلنا بأن الاسم بعد هذه الواو من تمام الحديث ليس بمحدث عنه ولا بمضاف إليه، فحكمه النصب، وإذا لم ترد المصاحبة أو المعية فإنها واو عطف)" (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٩٦).

المبحث الرابع آراء العلماء المحدثين في كتاب إحياء النحو

أولاً: آراء العلماء المؤيدة لكتابه

هنالك من أيده وأثنى على جهوده وأُعجِبَ بما قدَّمهُ من فكرٍ وآراءٍ ومن هؤلاء: طه حسين الذي قدّم للكتاب بما يقارب ست صفحات وما جاء فيه قوله: (هذا كتابٌ سيراه الناسُ جديداً، وما أرى إنهم سيتلقونه بما تعودوا أن يتلقوا بهِ الكتب من الدعة والهدوء، وما أحسبُني أُخطئ إن قدَّرت أنهم سيُدهشون له، وأن كثيراً منهم سيضيقون به، وقد يتجاوزون الضيق إلى الخصومة العنيفة والانكار الشديد ؛ لأن الكتاب جديد كما قلت، في أصلهِ وفي صورته؛ وهو من أجل ذلك يخالف كثيراً جداً مما ألف الناسُ، وقد يغير كثيراً جداً مما ألف الناسُ فلا غرابةَ في أن يلقوه بالدهشِ وفي أن يثور به الثائرون) (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٧). وبعد ذلك ينتقل ليصف لنا الكتاب بقوله (والكتاب بريء من هذا كله يزينه قصد صاحبه وإيثار للاعتدال تقرأه، فلا تحس إنك تُنتَزع من النحو القديم انتزاعاً، وإنما تحس إنك تمعن فيه إمعان، وكأنك تقرأ كتب الأئمة المتقدمين من أعلام البصرة أو الكوفة أو بغداد) (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ٩).ثم يبين من نتائج الكتاب بقوله: " أنا معجب لهذا الصبر، ولكن اعجابي بنتائجه عظيم أيضاً...، وما رأيك في رجلٍ يطيلُ النظرَ في النحو، فإذا هو يُرِد تفكير النحويين إلى تفكير الفلاسفة والمتكلمين من المسلمين، وإذا هو يُرِد قصور النحو وتقصيره إلى علته الطبيعية: وهي أن النحويين قد فلسفوا النحو، فقصروا به عن أن يذوق جمال العربية ويصور ذوقها كما كان ينبغي أن يصور " (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ١١).ويختم مقدمته في رأيه عن (إحياء النحو) وتصوره عنه بقوله:" وأنا أتصور إحياء النحو على وجهين: أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث؛ ليفهمه ويسيغه ويتمثله ويجري على تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب، والأخر: أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله، والجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يُعنَوا به بعد إن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد إن اعرضوا عنه" (مصطفى، ٢٠١٤، صفحة ١٢).

٢) رأي مهدي المخزومي في كتاب إحياء النحو.

قال في مقدمة كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه :"ثم كان العصرُ الحديث بكل ما فيه من جديد مبحث محاولات لإصلاح النحو وإحيائه، وكان خير هذه المحاولات ما جاء به المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، وكان عمله هذا هو البادرة الأولى للعمل الجاد في إصلاح ما افسدته القرون" (المخزومي، ١٩٨٦، صفحة ١٥).

٣) وقد أشاد الأستاذ عبد الستار الجواري فيه، وكان دائماً يؤكد ريادة المؤلف لحركة التجديد والتيسير في العصر الحديث، فقد ذكر في مقدمة كتابه (نحو التيسير) إنه ألفه مستهدياً بمن فتح أبواب هذه الدراسة الحديثة وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى (الجواري أ.، ١٩٨٤، صفحة ٨).

ثانيًا: آراء معارضة لآراء إبراهيم مصطفى

لم تسلم محاولته من النقد والاعتراض شأنها في ذلك شأن محاولة ابن مضاء ومحاولة الطهطاوي في كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) وغيرها من المحاولات، فقد تعرض كتابه للنقد من غير واحد منهم: محمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)، وعبد المتعال الصعيدي في كتابه (النحو الجديد)، ووليد عاطف الأنصاري في كتابه (نظرية العامل في النحو العربي) وفيما يأتي عرض موجز لبعض آرائهم.

رأي محمد عرفه.

ويقول محمد عرفة في كتابه بين الأزهر والجامعة: " قرأت له كتاب إحياء النحو، فعرفت منه وأنكرت، وما أنكرت أكثر مما عرفت، فأنكرت منه: إنه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها ونقدها، وأما خلطها فصور النحاة لقارئ كتابه قوماً بلهاء، يقولون ما لا يعقل ويفهمون ما لا يفهم، وأنكرت منه إنه انتحل مذاهبهم، وأنكرت منه إنه قعّد قواعد في العربية لو أخذ الناس بها لغيرت من روح العربية، ولا فضل ذلك إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله على غير وجههما، وأنكرت منه أنه عمّم الطعن ولم يخصص، حتى أدخل سيبويه في كتابه، وهذا يُصرِف المتعلمين عن هذه المناهل العذبة، ويصدَّهم عن هذا الخير الذي يُنمّي عقولَهم ويصقلُ ألسنتَهم ويُفضي بهم إلى سرِ العربية" (عرفة، صفحة ٩).ثم يمضي في نقده فيقول: (فأنكرت ذلك كله، ورأيت حتما عليّ أن أكتب كتاباً أصحح به تاريخ العربية الذي أفسده هذا الكتاب، وأردُّ به الأمورَ إلى نصابِها) (عرفة، صفحة ١٠).

ردّه على قولِ إبراهيم مصطفى في إيراده باب (حد النحو كما رسمه النحاة) يقول: " نحن نبادر ونقرر أن النحو عند النحاة جميعاً، هو علم قوانين تأليف الكلام في لغة العرب، أي بالمعنى الذي يجب أن يكون في رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى، وإن ما اختاره في تحديد النحو هو المعنى الشائع عند النحويين الذي سارت عليه أجيال النحاة، ودُرِجت عليه القرون، وإن الزعم بأنه عند النحويين علم الإعراب والبناء خاصة، أو علم الإعراب فقط، خطأ على النحاة وظلم لهم " (عرفة، صفحة ٢٦).ويسند رأيه في عرض أدلته إذ ذكر البحوث التي وضعها النحاة أنفسهم فإنها لم تقتصر على الإعراب والبناء، بل تعدتها إلى وجوه تأليف الكلام المختلفة في الإثبات، والتأكيد، والاستفهام، والتعريف، والتنكير، والقسم الخ ... فكان ينبغي أن تصد هذه البحوث المؤلف عن رمي القدماء بما رماهم به من قصرَهم النحو على الإعراب.ثم يُسنِد كلامه أيضاً بإيراده تعاريف القدماء للنحو، وذكر منها تعريف الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك، وأوضحهُ الصبان في حاشيته على الأشموني، واختيار محمد عرفة لهذا التعريف كون إبراهيم مصطفى قد عدّ التعريف الفاسد لكتاب التعريفات. وقال انظر الصبان على الأشموني قال الأشموني عند قول ابن مالك: "مقاصد النحو، أي: أغراضه وجل مهماته، النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها" (الأشموني، ١٩٩٨، صفحة ١٩/١).ثم يتساءل عرفة: أهذا التعريف مقصور على أحوال الكلم من إعراب وبناء، أم هو عام لكل قوانين تأليف الكلام المستنبطة من كلام العرب بكل ما تدل عليه كلمة العموم؟ (عرفة، صفحة ٢٨).

رأي الأستاذ وليد عاطف الانصاري.

لا يوافق وليد عاطف إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه من عدِّه الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب ولا تدل على معنى، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمنزلة السكون في لغة العامة، فيذهب إلى أن آراء إبراهيم ليست مطردة؛ إذ ينقصها كثير من ظواهر العربية، وبين وجهه نظره في عدة أمور منها (الأنصاري، ٢٠١٤، صفحة ١٤٣):

- في عده الضمة علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويحدث عنها يقول وليد عاطف: أن اسم (إن) واخواتها مسند إليه، ومع ذلك فهو منصوب، وقد أحس إبراهيم مصطفى أن هذا مخالف لرأيه، فراح يدافع عن رأيه وأوغل في التأويل والتقدير حتى زعم إن اسم (إن) حقه الرفع، ولكن العرب لما أكثروا من اتباع (إن) بالضمير، جعلوه ضمير نصب، ووصلوه بها وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع

للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً، ودعوته هذه تفتقر إلى نصوص لغوية صحيحة، وإنه كان يبني أحكامه على شواهد نادرة، وهذه الشواهد نفسها لا تسعفه ولا تؤيده فيما ذهب إليه وثمة تراكيب يأتي فيها المسند إليه مجروراً كما في:

ما في الدار من أحدٍ، ما جاء من أحدٍ.

فكلمة (أحد) في كلتا الجملتين مسند إليه، وقد جاءت مجرورة، وهي في الأولى مبتدأ وفي الثانية فاعل (الأنصاري، ٢٠١٤، صفحة ١٤٥).

ذهابه إلى أنّ الفتحة ليست حركة إعراب ولا تدل على معنى، فبعيد عن الصواب، والحق إنها كغيرها من حركات الإعراب تنهض بعبء مهم في جلاء المعنى ووضوحه، ويناقش رأيه بالأمثلة الآتية:

- نحن العربُ نُكرِمُ الضيفَ
- نحن العربَ نُكرِمُ الضيفَ

فـ(العرب) في الجملة الأولى مرفوعة وهي خبر، وفي الجملة الثانية منصوبة على الاختصاص، فالفتحة جسَّدت نغمة صوتية جديدة دلت على معنى أخر، ونقلت الكلمة من باب نحوي وهو الخبر إلى باب نحوي آخر وهو الاختصاص (الأنصاري، ٢٠١٤، صفحة ١٤٦).

نتائج البحث

بعد عرض الصفحات السابقة نخلص إلى الآتي:

-أشار القدماء إلى صعوبة النحو وضرورة تسهيله واختصاره وإعادة ترتيبه.

-الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، وبين العلماء أنفسهم أدى إلى صعوبة النحو وتعقيده.

-الاختلاف في أصول النحو عند كلا المذهبين كان السبب الرئيسي في نشأة الخلاف.

-من أهم المشكلات التي أدت إلى صعوبة النحو هي نظرية العامل.

-صعوبة الدرس النحوي عموماً تعود إلى الكتب النحوية، ومناهج النحويين، وطبيعة القواعد النحوية.

-تعد محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى أجرأ المحاولات التي نادت بتيسير النحو.

-انقسم العلماء والباحثين من آراءه فريقين: الأول أثنى عليه وأجاد بما جاء به في كتابه واهتدى بآرائه وتابعه ونقل عنه، ومنهم: الدكتور طه حسين والدكتور مهدي المخزومي، وفريق آخر عارضه وثار عليه وعدّ محاولته والأخذ بها مما يغير من روح العربية ويؤدي إلى عدم فهم كتاب الله وسنة رسوله، ومنهم: محمد عرفة والأستاذ وليد عاطف الانصاري.

- من خلال اطلاعي على محاولات التيسير الحديثة وجدتُ قدرة علماء العصر الحديث على الجدة والابتكار في بعض آراءهم، وإن لم يوفقوا بها، فهم لم يبقوا صامتين، بل حاولوا جاهدين أن يجعلوا النحو العربي صالحاً حتى يواكب العصر الحديث، ويناسب عقلية طلاب العلم الذين ضاقوا ذرعاً بطرائق النحويين.

-لا يهمنا من دعوات التيسير إلا أن تحمل أفكاراً مقنعة فيها ما يخفف معاناة الطلبة، لا تلك التي تقوم على هدم النحو العربي القديم وإعادة بنائه بدعوى التيسير.

-لم تكن آراء إبراهيم مصطفى قوية متينة تطرد في اللغة، بل جاءت مخالفة لنحونا القديم ومخطّئة لنحويينا، وفيها من الغرابة ما جعل النقاد يشنون عليه حرباً كما فعل محمد عرفة.

-أقول لو وظّف إبراهيم مصطفى علميته وقدرته وتمكنه من النحو في تيسير مناهج تدريس اللغة وإعادة عرضها للطلبة؛ لكتب لمحاولته الذيوع والبقاء.

مصادر البحث

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤.

٢. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، دائرة المعارف.

٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق الأستاذ محمد ابي الفضل إبراهيم، دار الفكر – القاهرة، ١٩٨٦.

٤. البحث اللغوي عند العرب، د. احمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ط٦، ١٩٨٨.

٥. البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨٠.

٦. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، د. محمد المختار ولد اباه، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – ايسيكو، ١٩٩٦.

٧. تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة ١٩٩٥.
٨. تجديد النحو ابعاده وحدوده، عبد السلام المسدي، بحث قدم لمؤتمر دمشق السنوي، ٢٠٠٨، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ٢٠١٢.
٩. التقريب لحد المنطق، ابن حزم، تحقيق: احسان عباس، دار مكتبة الحياة – بيروت، ط١ ١٩٠٠.
١٠.تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، علي أبو المكارم، دار غريب،٢٠٠٥.
١١.جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، م.م صادق فوزي دباس، بحث كلية الاداب، جامعة الكوفة.
١٢.الحدود، الرماني، تحقيق محمد أبو الفضل، دمشق ١٩٦١.
١٣.الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة.
١٤.طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار الكتب – بيروت.
١٥.العربية وعلم اللغة البثيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٦.في اصلاح النحو العربي (دراسة نقدية)، عبد الوارث مبروك سعيد، الكويت – دار القلم، ط١.
١٧.في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٦.
١٨.في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٥.
١٩.لسان العرب، ابن منظور، بيروت – لبنان، ١٩٤٢.
٢٠.المجمعيون في ثلاثين عاما، محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٣.
٢١.المدارس النحوية، اسطورة ودافع، د. إبراهيم السامرائي.
٢٢.مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، بغداد ١٩٦٨.
٢٣. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة / مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤.
٢٤.مقدمة في النحو، خلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، دار احياء التراث القديم ١٩٦١.
٢٥.نحو التيسير، أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٤.
٢٦.النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية، د. عبد المجيد عيساني، لبنان –بيروت، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٨.
٢٧.النحو المنهجي، محمد احمد براتق، القاهرة، ١٩٥٩.
٢٨.النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، حقوق الطبعة محفوظة.
٢٩.نظرية العامل في النحو العربي، عرضاً ونقداً، وليد عاطف الأنصاري، دار الكتب الثقافية، الأردن – اربد، ط٢، ٢٠١٤.
1. Reviving Grammar, Ibrahim Mustafa, Hindawi Foundation, 2014١.
٢. Al-Iqtirah fi 'Ilm Usul al-Nahw (The Proposal in the Science of the Foundations of Grammar), Al-Suyuti, Encyclopedia.
3.Inbah al-Ruwat 'ala Anbah al-Nuhat (The Narrators' Guide to the Narrations of the Grammarians), Al-Qifti, edited by Professor Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr, Cairo, 1986.
4.Linguistic Research among the Arabs, Dr. Ahmad Mukhtar Omar, Alam al-Kutub, Cairo, 6th edition, 1988.
5.Grammatical Research among the Fundamentalists, Mustafa Jamal al-Din, Ministry of Culture and Information, Baghdad, 1980.
6.A History of Arabic Grammar in the East and West, Dr. Muhammad al-Mukhtar Ould Abah, Publications of the Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization (ISESCO), 1996.
7.Renewing Grammar, Shawqi Daif, Dar al-Ma'arif, Cairo, 1995. 8. Renewing 8.Grammar: Its Dimensions and Limits, by Abd al-Salam al-Masdi, a paper presented at the Damascus Annual Conference, 2008, published in the Journal of the Algerian Academy of the Arabic Language, 2012.
9.Approximation to the Definition of Logic, by Ibn Hazm, edited by Ihsan Abbas, Dar Maktabat al-Hayat, Beirut, 1st edition, 1900.
10.Evaluating Grammatical Thought among Arab Linguists, by Ali Abu al-Makarem, Dar Gharib, 2005.
11.The Efforts of Arab Scholars in Simplifying and Renewing Grammar, by M.M. Sadiq Fawzi Dabbas, a research paper from the College of Arts, University of Kufa.
12.The Limits, by al-Rumani, edited by Muhammad Abu al-Fadl, Damascus, 1961

13.Refutation of the Grammarians, by Ibn Mada' al-Qurtubi, edited by Shawqi Dayf, Dar al-Ma'arif, Cairo.
14.The Classes of Poets, by Muhammad ibn Sallam al-Jumahi, Dar al-Kutub, Beirut.
15. Arabic and the Science of Linguistics, Helmy Khalil, Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyah, Alexandria.
16.On Reforming Arabic Grammar (A Critical Study), Abd al-Warith Mabrouk Saeed, Kuwait – Dar al-Qalam, 1st ed.
17.On Arabic Grammar: Criticism and Guidance, Dr. Mahdi al-Makhzoumi, Dar al-Ra'id al-Arabi, Beirut – Lebanon, 2nd ed., 1986.
18.On the Movement to Renew and Simplify Grammar in the Modern Era, Ni'mah Rahim al-Azzawi, Dar al-Shu'un al-Thaqafiyyah, Baghdad, 1995.
.Lisan al-Arab, Ibn Manzur, Beirut – Lebanon, 1942.19.
.20.The Members of the Academy in Thirty Years, Muhammad Mahdi Allam, Arabic Language Academy, 2003.
.Grammatical Schools: Myth and Motive, Dr. Ibrahim al-Samarrai.21.
22.The Basra School of Grammar, Abd al-Rahman al-Sayyid, Baghdad, 1968.
23. Al-Mu'jam al-Wasit (The Concise Dictionary), Arabic Language Academy in Cairo / Al-Shorouk International Library, 2004.
24.Muqaddimah fi al-Nahw (Introduction to Grammar), Khalaf al-Ahmar, edited by Izz al-Din al-Tanukhi, Damascus, Dar Ihya' al-Turath al-Qadim, 1961.
25.Nahw al-Taysir (Simplification of Grammar), Ahmad Abd al-Sattar al-Jawari, Iraqi Scientific Academy, Baghdad, 1984.
26.Al-Nahw al-Arabi bayna al-Asala wa al-Tajdid (Arabic Grammar Between Authenticity and Renewal): A Descriptive and Critical Study of Some Grammatical Opinions, Dr. Abd al-Majid Isani, Lebanon – Beirut, Dar Ibn Hazm, 1st edition, 2008.
27.Al-Nahw al-Manhaji (Methodological Grammar), Muhammad Ahmad Baratiq, Cairo, 1959.
28.Al-Nahw wa al-Nuhat bayna al-Azhar wa al-Jami'ah (Grammar and Grammarians Between Al-Azhar and the University), Muhammad Ahmad Arafa, copyright reserved.
29. Nazariyyat al-'Amil fi al-Nahw al-Arabi: 'Ardan wa Naqdan (The Theory of the Governing Factor in Arabic Grammar: Presentation and Critique), Walid Atif al-Ansari, Dar al-Kutub al-Thaqafiyyah, Jordan – Irbid, 2nd edition, 2014.